The Impact of the Arab Spring on the Political Elite in Jordan

Wasfi E. Aqeel
Emad Shudoh

Abstract: The study examined an important aspect of comparative policy studies. It sought to examine the role of the elite in Jordan at an important stage in the life of the Jordanian State by addressing the impact of the Arab Spring on the political elite with the proposition that there is a positive correlation between them. The study found that the influence of the Arab Spring has been largely reflected in the orientations of the elite and their attitudes towards the processes of reform and democratic transformation, while the method of recruitment and rotation continued to depend on the production of conservative elites that hold power in every major joint of the State.

Keywords: Arab spring, Political elite, Jordan.

أثر الربيع العربي على النخبة السياسية في الأردن

وصفي عقيل*
عماد الشدوح**

ملخص: تناولت الدراسة جانباً مهماً من جوانب دراسات السياسة المقارنة، وسعت للوقوف على دور النخبة في الأردن، في مرحلة مهمة من حياة الدولة الأردنية، من خلال تناول تأثير الربيع العربي على النخبة السياسية؛ حيث الافتراض بوجود علاقة ارتباط إيجابية بينهما. وقد توصلت الدراسة إلى أن تأثير الربيع العربي اتضح بشكل كبير في توجهات النخبة ومواقفها من عمليات الإصلاح والتحول الديمقراطي، في حين أن أسلوب تجنيدها وعملية دورانها بقيت تعتمد على إنتاج نخب محافظة تمسك بزمام الأمور في مختلف مفاصل الدولة الرئيسة.

المصطلحات الأساسية: الربيع العربي، النخبة السياسية، الأردن.

مقدمة:

شهد النظام الإقليمي العربي منذ أحداث الربيع العربي تغيرات كبيرة على مستوى البنية والتفاعلات؛ بحيث دفعت لحدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، وأفرزت انقساماً في المواقف العربية على طرفي نقيض، وفتحت المجال لتدخل القوى الإقليمية الأخرى في شؤونه الداخلية، ولتنامي حالة الاستقطاب السياسي في الإقليم، وانتشار واسع للفوضى الأمنية فيه.

وفي ضوء حالة عدم الاستقرار الإقليمي تلك، حافظت بعض الدول العربية على قدر كبير من الاستقرار السياسي، على الرغم من تغييب عملية التداول السلمي للسلطة وآلية الانتخاب الحر المباشر لاختيار القادة والحكام من قبل الشعب، مستفيدة من حالة الفوضى التي أفضت إليها حالة الربيع العربي؛ حيث لم تكن

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، wasfi0003@yahoo.com.
(**) قسم العلوم السياسية، جامعة الحسن الأول، المغرب.

النتائج بالغاية المرغوبة؛ فالنخب السياسية التي أفرزتها الثورات انقلب بعضها على بعض، بعد أن قادت عمليات تغيير سريعة، أدت في النهاية إلى صراعات عنيفة بينها.

وبالتزامن مع تلك الأحداث شهد الأردن، احتجاجات شعبية سلمية تدعو إلى إصلاح نظام الحكم فيها، لكن نخبتها السياسية لم تنقسم إلى مؤيد ومعارض لها إلى حد التصادم، كما أنها لم تدعم الاحتجاجات الشعبية بقوة ولم تقم بمساندتها، بل التفت عليها واخترقتها بغية تسييرها بشكل يمكن السيطرة عليها وتوجيهها.

لقد شكل الأردن نموذجاً في تقنين الاحتجاجات الشعبية وتسييرها وفق رؤية نظام الحكم، وهو ما دفع لدراسة نخبتها السياسية والكشف عن قدرتها على التماسك والدوران بسهولة، على الرغم من مطالبات قوى الشارع بتغييرها؛ حيث إن استمرارها في تجديد نفسها في مواقع السلطة، لم يسهم في إدخال البلاد في أزمات اقتصادية أو سياسية خانقة، بل بقيت قادرة على استيعاب التغيرات في محيطها الإقليمي والدولي والتكيف معها، على الرغم من استمرار حالات الفساد وغياب الشفافية وضعف مستويات النمو الاقتصادي وتناقص القدرات التوزيعية للدولة الأردنية.

أهمية الدراسة وأهدافها:

تبرز أهمية الدراسة من أهمية الموضوع ذاته؛ فهناك ندرة في الدراسات العربية التي تناولت موضوع النخب السياسية ودورها، ولاسيما في أعقاب أحداث الربيع العربي منذ عام 2011م؛ فهي تلقي الضوء على مصادر التحكم السياسي في الدولة الأردنية، في مرحلة دقيقة من حياتها، وعليه تعد هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في هذا المجال؛ إذ تهدف إلى توسيع أطر المعرفة النظرية للباحثين في مجال دراسة النخب، كأحد أهم المواضيع في حقل السياسة المقارنة.

كما تسعى الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف، منها:

1 – تعرف مواقع النخب السياسية الأردنية ووسائل تجنيدها.

2 – تعرف نمط العلاقات التي تستخدمها النخب وتمكنها من الدوران وبناء التحالفات.

3 – تعرف التوجهات السياسية الجديدة للنخب الأردنية وبيان مدى تأثرها بالربيع العربي، وبيان موقفها من سياسات نظام الحكم نحو الإصلاح والتحول الديمقراطي.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

وفق نظرية النخبة فإن الأقلية الحاكمة تؤدي دوراً في أحداث عمليات التغيير السياسي في مجتمعاتها وهذه الأقلية مسيطرة دائماً على قمة الدولة والمجتمع، وهي ضرورية لاستمرار أي نظام حكم قائم، لكن هذا الإطار النظري يثير عدداً من الإشكاليات حول أحداث الربيع العربي، التي يعتبرها البعض حراكات حدثت داخل النخب السياسية ساندتها قوى الشارع؛ أي حراكات في القمة للتعبير عن حاجات نخبوية جديدة ولكن بطريقة راديكالية، في حين يعتبرها آخرون، عمليات تغيير من القاعدة غيرت البنى والعلاقات الفوقية وأوجدت تأثيرات خارجية، أطاحت بالتوازنات القديمة بين النخب استجابة لضغوط الشارع.

وفي ضوء هذه الاشكاليات فإن الأردن – كدولة ومجتمع تحكمه نخبة سياسية تدير جميع مرافق شؤونه الحياتية – بقي دولة مستقرة لم تشهد انتفاضات أو ثورات مشابهة لدول الربيع العربي، وهذا قد يعني أحد أمرين؛ إما أن النخبة السياسية لم تتأثر بفعل مجريات العربي الخارجية، وإما أن النخبة السياسية لم تشهد حراكاً لتلبية حاجات نخبوية داخلية جديدة، وفي كلتا الحالتين تبرز تساؤلات مهمة عن سبب بقائها كتلة متماسكة، وعن قدرتها على إيجاد ميكانزمات تكيف جديدة، ومن ثم إبعادها عن أي تأثيرات خارجية.

إن الإشكاليات السابقة تثير عدداً من التساؤلات عن كيفية تكوين النخب السياسية في الأردن، وعن قدرتها على الاحتفاظ بمواقعها في ضوء الضغوطات الخارجية، وعن استطاعتها إدارة عملية دورانها بعيداً عن المطالبات الشعبية بتغييرها، وعن توجهاتها السياسية تجاه سياسات التغيير والإصلاح التي يقودها الملك في ضوء أحداث الربيع العربي، ومن ثم الكشف عن تأثير تداعيات الحراك المجتمعي – النخبوي العربي على النخب السياسية الأردنية وأسلوبها في إنتاج نخب موالية للنظام، وعن قدرتها على مسايرة التغيرات السياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية.

منهجية الدراسة:

تستند الدراسة في طرقها البحثية إلى استخدام منهج النخبة، الذي يعتمد منظور الاتجاه الليبرالي لدراسة النخب، كما طرحه رواده "باريتو وموسكا وميشلز"، الذين بحثوا عن أسس جديدة لمصدر التحكم السياسي في المجتمع،

الذي رده ماركس إلى الظروف الاقتصادية؛ بحيث يمكن فهم وتحليل قدرة النخب على التجنيد والدوران من خلال فهم بنيتها القائمة وتحليلها، ويفترض وجود جماعة صغيرة تسيطر على الدولة والمجتمع وتمتلك وسائل ذلك في يدها.

ومن خلال ما ينظر له منهج النخبة في اعتبار المجتمع السياسي مقسماً تراتبياً إلى درجات نتيجة لوجود معايير معينة فيه، فإنه سيتم تناول أسلوب تجنيد النخبة كما يراها "فلفريدو باريتو"، الذي يعتقد بوجود أقلية تسيطر على مؤسسات صنع القرار، تمتلك خصائص معينة تمكنها من القيادة والسيطرة، منها الوراثة والتعليم...إلخ؛ حيث أسلوب القوة والدهاء هو الذي يمكنها من الاحتفاظ بموقعها (سعد، 1993).

هذه النخبة تسعى للمحافظة على بقائها واستمرارها؛ لذلك تقوم بعملية دوران داخلي لتجديد نفسها، ولاستيعاب الأفكار والأشخاص المضادين لها إلى حد التأثير، وهي بما توفر لها من ميكانزمات، تبقى بعيدة عن أي تأثيرات خارجية قد تؤثر في بنائها أو قيمها أو توجهاتها، ووفق قانون الأوليغاركية عند "ميشلز" فإنه لا بد من وجود قيادة قوية تساهم في نجاح واستمرار دوران النخب في المؤسسات الحاكمة في مركز صنع القرار (زايد، 1981)، ويشير "جيتانو موسكا" إلى أنه تظهر في كل المجتمعات طبقتان حاكمة ومحكومة: الطبقة الحاكمة أقلية قوية مغلقة التجنيد، مقابل أغلبية محكومة غير قوية وغير مؤثرة وغير منظمة، يمكن السيطرة عليها وتوجيهها (زايد، 1981).

وعلى ذلك فإن المجتمع السياسي الأردني مقسم تراتبيا إلى درجات، أعلاها هي النخبة السياسية، وهي تمثل رأس هذا النظام وتمارس أنماطاً معينة من العلاقة بين أعضائها، وبينها وبين بقية أعضاء النظام، وهذه النخبة لها تكوين داخلي صغير الحجم، يمكن تحديدها من خلال اقتراب المناصب والمواقع القيادية التي تسيطر عليها في الدولة، وتمثل خصائصها مصدر قوتها، ولاسيما منزلتها الاجتماعية وثروتها الاقتصادية؛ حيث تقوم من خلال آليات محددة بإعادة الإنتاج والدوران.

فرض الدراسة:

تعتقد النظرية الليبرالية بأن الدولة أصبحت أصغر من المشكلات الكبرى التي أوجدتها البيئة الخارجية، التي أوجدت بدورها شبكة شاملة معقدة من التفاعلات والعلاقات، التي جعلت للتغيرات السلبية في أي جزء من النظام الدولي لتعكس

عواقب وخيمة على بقية الأطراف (Liitle, 1996)، فبالقدر الذي يؤثّر فيه النظام الإقليمي على إدارة أزمة إقليمية ما، تتأثر النخب الحاكمة في كل وحدة سياسية في الإقليم بالطّريقة التي تدار بها هذه الأزمة، وتسهم في تعزيز استقراره أو في عدم استقراره.

وفق هذه المعطيات تفترض الدراسة وجود علاقة ارتباطية بين متغيرين، أحدهما خارجي والآخر داخلي، ويؤثر المتغير الخارجي في البيئة الإقليمية، بشكل واضح على بنية المتغير الداخلي وقيمه واتجاهاته في بيئته المحلية، فالربيع العربي يعد متغيراً خارجياً مستقلاً أثّر بشكل كبير على النخبة السياسية في الأردن باعتبارها متغيراً داخلياً تابعاً، وبخاصة في أسلوب تجنيدها وفي مواقفها، ومن ثم فإن مواقع النخب وعملية دورانها – إضافة إلى توجهاتها السياسية – قد تغيرت عما كانت عليه سابقاً.

ونتيجة لذلك فإن السلوك السياسي للنخبة الأردنية، المبني على إيجاد جماعة سياسية تهدف للإجماع على الملكية، وفق آلية تجنيد رئيسة تعتمد أسلوب التعيين لا الانتخاب، قد تغير متأثراً بأحداث الربيع العربي وانعكس تأثره، سواء في الدوائر المغلقة التجنيد التي تقوم على التعيين، أو الدوائر المفتوحة التجنيد التي تقوم على الانتخاب، وقد تأثرت مواقفها وتوجهاتها السياسية.

الدراسات السابقة:

هناك ندرة في الدراسات التي تناولت موضوع النخبة السياسية في الأردن وبيان دورها في ضوء أحداث الربيع العربي؛ إذ اقتصر أغلبها على دور النخبة الأردنية وتشكيلها، في حين توسع هذه الدراسة أطر المعرفة النظرية للباحثين في مجال دراسة النخب، وهو ما ميّزها عن غيرها، ومن تلك الدراسات:

– دراسة الخلايلة عام 2012م، بعنوان "أثر الإصلاح السياسي على المشاركة السياسية في الأردن"؛ حيث بينت الدراسة الأثر الإيجابي للتعديلات الدستورية في إيجاد نخب جديدة في المجالس النيابية ومؤسسات الدولة، ومن ثم زيادة الفاعلين السياسيين من خارج إطار النخبة التقليدية، لكن هذه الدراسة لم توضح إذا ما أسهمت تلك التعديلات في تحقيق التوازن السياسي بين النخب داخل المؤسسات الرسمية وخارجها، وهو ما ستوضحه هذه الدراسة.

– دراسة السويركي عام 2012م، بعنوان "أثر المحددات السياسية

والاقتصادية على تكوين النخبة الحاكمة في الأردن"، وقد توصلت إلى أن المحددات الداخلية، كالمنزلة الاجتماعية والثروة، ما زالتا تؤديان الدور الأكبر في تجنيد النخب الأردنية، وهو ما انعكس على عملية استقرار النظام السياسي وتكيفه مع المتغيرات الخارجية، إلا أن هذه الدراسة لم تبيّن كيف تمكنت النخبة من استخدام آلياتها للمحافظة على تماسكها في مواجهة المؤثرات الخارجية.

– دراسة المعشر التي صدرت عام 2012م عن معهد كارنجي، بعنوان "عقد من جهود الإصلاح المتعثرة في الأردن"، وقد أشارت إلى أن تعثر عملية الإصلاح في الأردن نجمت عن الخوف من التغيير الذي أبدته النخب العائلية، التي أصبحت متجذرة في بنية النظام، وعلى الرغم من أهمية الدراسة وعمقها فإن منهجها لم يتناول أسلوب تلك النخب في إعاقة التغيير.

– دراسة الطويسي عام 2011م، "النخب الحكومية الأردنية في بداية مرحلة التحديث"، وقد تناولت مبدأ التوازن الجهوي والفئوي المرتبط بالأصل الاجتماعي والجغرافي ودوره في عملية التجنيد السياسي ومن ثم استقرار النظام، لكن الدراسة لم توضح كيف تتمكن تلك النخب من عملية الدوران في ضوء مطالب النخب الحزبية والنقابية بتغييرها.

– دراسة الربيع عام 2008م المعنونة "التنمية السياسية في المجتمع الأردني من وجهة نظر النخبة السياسية"، وقد خلصت إلى أن عملية التحول الديمقراطي مرهونة بالإرادة السياسية للنخب الحاكمة التي تحكم سلوك صنع القرار، وهو ما جعلها تغفلدور الضغوطات الداخلية والخارجية المطالبة بالإصلاح، كما أنها لم تبرز أسلوب النخبة الحاكمة في إدارة عملية التحول أو في إعاقتها.

وعلى الرغم من أهمية تلك الدراسات وقيمتها الفكرية، فإنها لم تتناول تحليل كيفية دوران تلك النخب وبيان اتجاهاتها في ضوء المتغيرات في البيئة الخارجية، هذا فضلاً عن كونها لا تتسم بوضوح التيار النظري لعملية التحليل.

أولاً – تعريفات إجرائية:

إن أبرز ما يميز المنطقة العربية هو حالة التغيّر وعدم الاستقرار السياسي فيها، وقد تولت السلطة في بعض دولها نخب نسبت إلى نفسها شرعيات مزعومة (Foreign policy, 2011)، وحاولت خلق فضاءات لتكيفها مع المتغيرات الداخلية والخارجية، مستعينة بالمورثات التقليدية في تركيبة نظمها السياسية،ولكنها شهدت

مؤخراً تغيرات كبيرة أدت إلى حدوث عدم استقرار سياسي فيها، أفرزته تغيرات الربيع العربي.

أ – الربيع العربي:

يطلق مصطلح الربيع العربي على مجموع الاحتجاجات والثورات في بعض الدول العربية التي حدثت عام 2011م، وأفرزت تغيراً وتحولاً سياسياً في بنية السلطة فيها، ويشير مفهوم التغير والتحول السياسي إلى مجموع التحولات التي تتعرض لها البنى والعمليات السياسية في مجتمع ما؛ بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة (ربيع، 1994)، وهذا ما جعل البعض يصف نتائج التغيرات السياسية العربية بأنها محاولة انتقال من وضع استبدادي أمني إلى وضع ديمقراطي مدني (الصواني، 2013)، كما أنها جاءت استجابة لمطالب وضغوط الرأي العام المحلي والقوى الشعبية؛ مما أدى لحدوث تبدل في ولاء بعض القوى والنخب السياسية داخل النظام وخارجه (الشوبكي، 2007).

وفق ذلك يمكن تحديد مفهوم الربيع العربي بأنه يمثل حالة التغيّر والتحول في البنى والقيم السياسية؛ لإعادة توزيع السلطة والقوة السياسية داخل بعض الدول العربية، التي شهدت احتجاجات لإسقاط أنظمة الحكم فيها، وعكست وجود تبدل في ولاء بعض القوى السياسية وصراع خفي بين نخب السلطة والنخب الصاعدة على نسب توزيع القوة السياسية، وقد دلت نتائجه فيما بعد، أن المجتمعات العربية تعاني أصلا من مشكلات بنيوية وقيمية داخل نظمها السياسية.

وبما أن الأردن إحدى الدول العربية التي حدث فيها احتجاجات تدعو لإصلاح النظام، فإنها تتشابه في مرتكزات سلوكها السياسي مع معظم تلك الدول؛ لكونها تعيش في ظل نظام اجتماعي عربي تقليدي يعتمد قيادة النخب السياسية للدولة والمجتمع، إضافة إلى ترسخ علاقات القرابة في العملية السياسية، ووجود ضعف في مؤشرات الديمقراطية والليبرالية في حياتها السياسية.

هذا، وكانت معظم ثورات الربيع العربي قد فشلت في تحقيق أهدافها، فما زال البعض يؤمن بأنها صناعة محلية خالصة (موسى، 2012)، في حين يرى آخرون احتمالية ضلوع الولايات المتحدة في صناعتها، مبررين ذلك بالوثائق التي كشفها موقع "ويكليكس" عن دفع الحكومة الأمريكية ملايين الدولارات للمنظمات الأهلية التي تدعم الديمقراطية في مصر (برادلي، 2013)،.

ب – النخبة السياسية في الأردن:

تشير أدبيات اللغة العربية إلى أن النخبة اسم جمع يشير لأفضل جزء في الشيء، وبحسب لسان العرب فالنخبة من الجذر نَخَبَ بمعنى اختار، والنخبةُ: ما اختاره منه، ونخبة القوم: خيارهم (ابن منظور، 1980: 4373)، وفي اللغة الإنجليزية فإن مصطلح (Elite) يعني الجماعة التي تختار من الرجال الحكماء الأفضل والأكثر قدرة (Webesters dictionary, 1975)، وهي عند "روبرت دال" الجماعة المسيطرة (Dahl, 1985) أما في الأدبيات السياسية فالنخبة تشير إلى الأقلية المنتقاة أو الطبقة العليا (ربيع، 1994)، وهي مجموعة أو فئة قليلة من الناس يحتلون مركزاً سياسياً أو اجتماعياً مرموقاً؛ بحيث تجمع هذه الفئة أعظم الكفايات في مجال تخصصها (الكيالي "تحرير"، 1985).

ويعتقد "موسكا"، وهو من أبرز منظري النخبة، أن النخب ليست واحدة؛ حيث هناك نخب أوتوقراطية ونخب ليبرالية (Mosca, 1987)؛ فصناعة النخب في البلدان الأوتوقراطية تعتمد نسقاً في قراراتها التوظيفية من الأعلى إلى الأدنى، في حين أن الأنظمة الليبرالية تعتمد على الانتخاب من القواعد الأدنى إلى الأعلى، كما يميز "مككوي" بين النخب الحكومية والنخب السياسية؛ حيث الأخيرة أشمل من الأولى (McCoy. D & Eric, S. 2001)، في حين يحدد "باريتو" و"بوتمور" النخبة السياسية بكبار موظفي الحكومة والإدارات العليا والقادة العسكريين وزعماء الأسر ذات النفوذ ورجال الأعمال وقادة الأحزاب (توم بوتمور، 1988)، ولذلك يتفق علماء الاجتماع على وجود تعددية للنخب في المجتمع تكون على اتصال مباشر فيما بينها؛ حيث توجد النخبة العليا على قمة الهرم السياسي وهي تسعى للحصول على خصوصية بذاتها.

ووفق ما سبق فإن استخدام الدراسة لمصطلح النخبة السياسية في الأردن، يشير إلى تلك الجماعة القيادية التي توجد على قمة الهرم في النظام السياسي الأردني، والتي تمارس وظائف السياسة العليا في دوائر السلطة المدنية وغير المدنية؛ حيث تمكنها مواقعها من احتكار القوة والتمتع بالامتيازات التي تجلبها، والتي قسمت في ضوء تجنيدها إلى دوائر مغلقة ومفتوحة، ومن منطلق ممارستها للسلطة أو التأثير عليها، ومن خصائصها قلة العدد، وتميز أفرادها بالمنزلة الاجتماعية والثروة الاقتصادية.

ثانياً – مواقع النخبة السياسية وأدوارها الوظيفية في النظام السياسي الأردني:

تعد المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في النظام السياسي الأردني إحدى القنوات التي يأتي من خلالها أعضاء النخبة السياسية، وهذه المؤسسات يتباين أسلوب التجنيد فيها، ما بين دوائر مغلقة تعتمد على التعيين من أعلى، ودوائر مفتوحة تعتمد على الانتخاب من أسفل، وعلى النحو الآتي:

أ – الدوائر المغلقة للنخبة السياسية في الأردن:

يفسّر تناول الدوائر المغلقة للنخبة ثلاثة جوانب مركزية في عملية التحليل، الأول يتصل بانغلاقها على أفراد بعينهم، والثاني يتصل باقتصارها على مؤسسات معينة، والثالث يتصل بالطريقة التي حدث فيها تجنيدها وتدويرها خلال فترة الربيع العربي؟، وقد جرى تصنيفها على النحو الآتي:

1 – مؤسسة العرش:

تأتي الأنظمة الملكية العربية على نوعين؛ ففي الأردن والمغرب يحكم الملوك كأفراد، أما في دول الخليج العربي فيحكم الملوك من خلال أسرهم الممتدة، وقد أسهمت هذه الاختلافات بتحديد ردود فعل تلك الملكيات على الاحتجاجات المطالبة بالتحول الديمقراطي، ويرى البعض أن الأنظمة الملكية الأسرية تجد صعوبة بالغة في اتخاذ قرار الإصلاح والتنازل عن الصلاحيات؛ لوجود أبناء الأسرة في المواقع القيادية في الدولة، في حين أن قرار الأنظمة الملكية الفردية يكون أكثر سهولة (غوس، 2013).

وبحسب الدستور الأردني يعد الملك محور النخبة السياسية ومرتكزها؛ فهو المعني مباشرة بصناعة القرار السياسي الأردني، وهو مصون من كل تبعة ومسؤولية، ويتمتع بصلاحيات واختصاصات واسعة في شؤون الدولة الداخلية والخارجية، ويمسك بمختلف أمورها ومفاصلها، كما له صلاحية توزيع المنافع السياسية والثروة والمجد بموجب إرادة ملكية، من خلال صلاحيات التعيين والإقالة*.

خلال فترة الربيع العربي، شهد الأردن إصلاحات دستورية بغية مواكبة

(*) انظر الدستور الأردني لعام 1952م وتعديلاته والمواد المتعلقة بتنظيم مؤسسة العرش وصلاحيات الملك.

عمليات التحول الديمقراطي في تلك البلدان، متخذاً من نصوص الدستور الصادر عام 1952م ثوابت لبناء النظام الملكي، الذي ينص على أن نظام الحكم في الأردن نيابي ملكي وراثي، في أسرة الملك عبدالله بن الحسين الأول؛ حيث شكل الملك عبدالله الثاني لجنة ملكية عام 2012م لمراجعة الدستور من 52 شخصية برئاسة طاهر المصري وقدمت اللجنة عدداً من التوصيات لتعديل 48 مادة من مواد الدستور الأساسية (الخلايلة، 2012).

لكن التعديلات الدستورية التي أقرّت لم تمس النصوص المتعلقة بصلاحيات الملك الواسعة، بل أضافت إليها مادة جديدة أعطت للملك حق تعيين أعضاء المحكمة الدستورية ورئيسها، ثم جرت تعديلات أخرى عام 2014 ألحقت حق تعيين قائد الجيش ومدير المخابرات بالملك وحده، ومن ثم ظلت مؤسسة العرش تحتكر إنتاج نخب سياسية مرتبطة بها تدعم وجودها واستمرارها، لكن السمة الغالبة على أفراد هذه النخب هي فقدانها الاستقلالية في الوجود والقرار والتأثير.

2 – الديوان الملكي:

يعد الديوان الملكي الدائرة الضيقة المحيطة بالملك والأسرة المالكة؛ فهو يعتبر حلقة الوصل التقليدية بين الملك ورؤساء باقي مؤسسات الدولة العليا، ويعتمد نجاحه أو فشله في مهمته على قدرته في ترجمة إرادة الملك إلى وقائع مرغوبة، وعلى قدرته على تحمل الضغوط وردات الفعل، وقد أنشئت مؤسسة الديوان منذ عهد الإمارة على يد الملك عبدالله الأول، لكن منصب رئيس الديوان تعرض عام 2003م إلى الإلغاء، لكنه أعيد بعد فترة وجيزة، وفي ضوء الانتقادات التي وجهت إلى هذه المؤسسة في أثناء الحراك الشعبي عامي 2012 و2013م، أجريت تعديلات على منصب رئيس الديوان؛ حيث حصر الملك عبدالله الثاني صلاحياته بالاتصال بالشعب الأردني فقط، بالإضافة إلى تنظيم العلاقات بين الديوان والحكومة.

وعملياً لا تخضع مسألة اختيار رئيس الديوان لتدخل الحكومة أومجلس الأمة، كما أنها لا تخضع لمسألة المساومات السياسية بين القوى السياسية؛ لأن مسألة الاختيار تخضع لاعتبارات شخصية للملك، وغالباً ما يوكل الملك منصب رئيس الديوان إلى شخصيات سياسية لا تلبث أن تتقلد لاحقاً رئاسة الوزراء، وعادة ما كانت ترى الولايات المتحدة إتيان الملك برئيس ديوان ليبرالي مؤشراً على ما تعتبره

استمراراً لنهج الإصلاح التدرجي، وهي تجد في هذا النهج مبرراً لزيادة مساعداتها الاقتصادية للأردن.

فخلال أحداث الربيع العربي أوكلت مهمة رئاسة الديوانلعون الخصاونة الذي يعد من الشخصيات الليبرالية، لكن في منتصف عام 2012م أعيد تعيين فايز الطراونة الذي يعد إحدى الشخصيات المحافظة، لكن في الوقت الذي كانت ترحب به الولايات المتحدة بتعيين الشخصيات الإصلاحية الليبرالية لرئاسة الديوان، لم تتحفظ على تعيين الطراونة، ويرى بعض المحللين أن لواشنطن أجندة تتجاوز الإصلاح السياسي الداخلي في دول الشرق الأوسط الحليفة لها؛ إذ إن مصالحها المرتبطة بالسلام مع إسرائيل والتعاون العسكري وتبادل المعلومات الاستخبارية كلها ستكون على المحك (غوس، 2013).

3 – رئاسة الوزراء ومجلس الوزراء:

يعين الملك – بحسب الدستور – رئيس الوزراء ويكلفه بإرادة ملكية مباشرة منه، ولا يخضع أمر تعيينه فعلياً لتدخل مجلس الأمة؛ حيث لا يعكس تكليف رئيس الوزراء إرادة الأغلبية أو القوى السياسية في البرلمان بقدر ما يعكس إرادة الملك، وهو ما أوجد عدم توازن بين السلطات، ومع ذلك فهو يحتاج والحكومة إلى ثقة مجلس النواب التي دائماً ما يمنحه إياها، وتتصف الحكومات الأردنية خلال السنوات العشر الأخيرة بقصر مدتها؛ حيث يصل متوسط عمرها سنة ونصف السنة؛ فخلال ذروة تداعيات الربيع العربي 2011–2012م غير الملك عبدالله الثاني أربع حكومات متتالية.

يتولى مجلس الوزراء مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية، ويتكلف رئيس الوزراء بمسؤولية تشكيل فريقه الوزاري، الذي انخفض متوسط أعضائه خلال الفترة (2011–2014) إلى 25 وزيراً، مقارنة بالسنوات الخمس السابقة، التي بلغ متوسطها 30 وزيراً، وتؤدي مراكز القوى المتعددة التي تمثل النخب السياسية الحاكمة دوراً في اختيار مرشحيها، ويقوم الوزراء بتولي مسؤولياتهم بإشراف مباشر من رئيس الوزراء، وهم مسؤولون جميعاً أمام مجلس النواب.

جدول (1)
خلفيات رؤساء الوزارات الأردنية خلال عهد الملك عبدالله الثاني

اسم الرئيس	تاريخ الميلاد	التخصص العلمي	تاريخ عمله كرئيس وزراء	خلفيته المهنية	اتجاهه السياسي في ضوء الرد على كتاب التكليف
عبد الرؤوف الروابدة	1939	بكالوريوس صيدله	1999/3/4	تكنوقراطي وسياسي	محافظ
علي أبو الراغب	1946	بكالوريوس هندسة	2000/6/19	تكنوقراطي وسياسي	ليبرالي
فيصل الفايز	1952	ماجستير سياسة	2003/10/25	رئيس الديوان الملكي	محافظ
عدنان بدران	1935	دكتوراه علوم	2005/4/7	أكاديمي	ليبرالي
نادر الذهبي	1946	ماجستير هندسة	2007/11/25	القوات المسلحة	محافظ
سمير الرفاعي	1966	ماجستير اقتصاد	2009/12/4	رئيس الديوان الملكي	محافظ
معروف البخيت*	1942	دكتوراه عسكرية	2011/2/10	القوات المسلحة	محافظ
عون الخصاونة	1950	دكتوراه قانون	2011/10/24	رئيس الديوان الملكي	ليبرالي
فايز الطراونة	1949	دكتوراه سياسة	2012/5/3	رئيس الديوان الملكي	محافظ
عبدالله النسور**	1939	دكتوراه اقتصاد	2012/10/11	تكنوقراطي – سياسي	محافظ

* تسلم معروف البخيت رئاسة الوزراء خلال الفترة 2005 – 2007.
ملاحظة: تشير كلمة محافظ إلى التوجهات السياسية التي تميل نحو المحافظة على بقاء الوضع القائم للنظام على ما هو عليه دون تغييرات جذرية، في حين أن ذوي التوجهات الليبرالية يسعون لإجراء إصلاحات سياسية مهمة وحساسة في بنية النظام وقيمه.
** تولى عبدالله النسور حكومتين منذ عام 2012م.

لقد غلب على تعيين أعضاء الحكومات الأردنية سيادة النزعة التكنوقراطية؛ حيث أصبحت ظاهرة تعيين غير السياسي من أبرز ملامح النخبة الوزارية الأردنية، على نحو ما يوضح جدول (1)، ولذلك فإن الربيع العربي لم يحمل تأثيراً واضحاً تجاه تأليف الوزارات الأردنية من الأكثرية النيابية أو من ائتلاف الأغلبية، فالتعديلات الدستورية التي أتت بها اللجنة الملكية لم تتعرض لهذه المسألة ولم تتضمن الالتزام بأصول النظام النيابي وترسيخ مفهوم الحكومة البرلمانية، على الرغم من كونها أحد المطالب الرئيسة للحراكات الحزبية والشعبية (الخلايلة، 2012).

4 – مجلس الأعيان:

يتكون مجلس الأعيان من شخصيات يعينها الملك بإرادة ملكية موقعة من رئيس الوزراء ووزير الداخلية ولمدة أربع سنوات، ومن عدد لا يتجاوز نصف عدد

أعضاء مجلس النواب، وبحكم الدستور فإن الملك هو الذي يعين رئيس المجلس لمدة سنتين ويقيله ويقبل استقالته، وقد تناوب على رئاسة المجلس عدد من الشخصيات السياسية، وهو ما يوضحه جدول (2)، ويجري تشكيل مجلس الأعيان عادة بعد إجراء الانتخابات النيابية لمجلس النواب، ويؤدي رئيس الديوان الملكي ورئيس الوزراء دوراً في انتقاء وترشيح أكثر الشخصيات المعروفة للرأي العام، ويتضمن ذلك فئات محددة.

جدول (2)
خلفيات رؤساء مجلس الأعيان وتوجهاتهم السياسية (1997–2014م)

السنوات	اسم رئيس مجلس الأعيان	خلفيته المهنية	توجهاته السياسية في ضوء الرد على كتاب التعيين
1997–2009	زيد الرفاعي	تكنو – سياسي	محافظ
2009–2013	طاهر المصري	تكنو – سياسي	محافظ
2014–؟	عبد الرؤوف الروابدة	تكنو – سياسي	محافظ

يتولى مجلس الأعيان مسؤولية مشتركة مع مجلس النواب فيما يتعلق بالعملية التشريعية والرقابية والمالية، باعتبارهما مكونين لما يعرف بمجلس الأمة؛ حيث يحق له تقديم الاستجوابات لرئيس الوزراء والوزراء، كما يمكنه تشكيل لجان تحقيق خاصة للنظر في مسائل معينة تتعلق بأعمال الوزراء، لكنه عادة لا يستخدم هذه التقنية في مواجهة الحكومة لاعتباره مجلس الملك، ومع ذلك لا يحق له كمجلس النواب طرح الثقة في الحكومة، أو مراقبة أدائها المالي عن طريق ديوان المحاسبة.

وفي ضوء تعديل قانون الانتخاب عام 2013م ورفع عدد أعضاء مجلس النواب إلى 150 نائباً، رفع عدد أعضاء مجلس الأعيان إلى 75 عضواً، إلا أن فكرة توسيع المجلس لم تعكس رغبات الحراك السياسي؛ حيث تراه المعارضة توسعاً غير ضروري؛ لاعتقادها أن المبرر التاريخي لنظام المجلسين قد تقادم ولم يعد يتفق مع متطلبات "النظام النيابي" الذي يقوم على الانتخاب الشعبي المباشر، ولذلك يجب إلغاؤه أو انتخابه مباشرة من الشعب[1]، وبشكل عام مثلت تركيبته بعد موجة

(1) انظر: جريدة الغد الأردنية، العدد الصادر يوم 2 /9/2013م، على الموقع الإلكتروني:
http://www.alghad.com/index.[h[/article2/

التغيرات العربية ضربة بوجه النخبة القديمة والمحافظين من جهة، واعتبرت تعويضاً لليبراليين والتكنوقراط عن قلة تمثيلهم في الحكومة والبرلمان من جهة أخرى، فنقصت أعداد رؤساء الوزراء السابقين، كما تقلصت أعداد كبار الضباط السابقين من المؤسسة العسكرية، وهو ما يوضحه جدول (3).

جدول (3)
خلفيات أعضاء مجلس الأعيان (1997–2014م)

الفئة	1997–2001	2003–2007	2007–2009	2009–2013	2013–؟
رؤساء وزارات	6	5	6	4	3
مهندسون – وزراء	13	14	16	20	29
أطباء – وزراء	5	6	7	9	9
وزراء لأكثر من مرة	8	7	7	7	11
الدكتوراه لشخصيات مختلفة	5	6	7	10	9
المرأة من فئات مختلفة	4	3	3	4	9
ممثلو فعاليات اقتصادية مختلفة	3	4	3	2	3
قادة عسكريون متقاعدون	7	6	6	2	2
خبراء من القطاع العام والخاص	4	4	1	2	–
المجموع	55	55	55	60	75

5 – المخابرات العامة:

لعل أحد مطالب الحراك الشعبي الأردني الذي انطلق بشكل متزامن مع الربيع العربي، الدعوة لرفع يد الأجهزة الأمنية عن الحياة السياسية، ويجدونها تقف ضد الإصلاح الحقيقي (المجالي، 2013)؛ فالمخابرات تمثل إحدى حلقات الوحدات المساندة في عملية صنع القرار السياسي (الجوارنة "تحرير"، 2011)، ويتولى مديرها الذي أصبح يعينه الملك مباشرة، مسؤولية تحقيق أهداف الأمن الوطني الشامل، لكن موضوع تعيينه الذي لم يعد يتعلق بالحكومة، أضعف سيطرة رئيس الوزراء المباشرة عليه.

تأتي أهمية موقع مدير المخابرات العامة من طبيعة الدور الذي تقوم به الدائرة؛

حيث دورها المتمثل بجمع المعلومات يعد مركز قوتها في مواجهة بقية المؤسسات، والملك ورئيس الوزراء هما المعنيان فقط بالاطلاع على تقاريرها، فلا مجلس النواب ولا مجلس الأعيان له حق الاطلاع عليها، كما أن تفاصيل موازنتها السنوية سرية ولا تخضع لنقاشات مجلس النواب؛ مما يبعدها عن سجلات الرقابة والتفتيش، وهو ما أفرز عدداً من حالات شبهة الفساد التي أودت باثنين من مديريها خلال الفترة 2002–2008م.

تتهم المخابرات العامة بأنها لم تغير من أسلوبها في الهيمنة الأمنية على الحياة السياسية الأردنية بعد كل تلك التحولات والتغيرات الإقليمية، وترى المعارضة أنها ما زالت تؤدي دوراً في نجاح مرشحي الانتخابات البلدية والنيابية أو فشلهم (أبو رمان وأبو هنية، 2012)، كما أن لديها وسائلها الخاصة للسيطرة على البرلمان ووسائل الإعلام، ويشيرون إلى حالة تدخلها الفاضحة في منح الثقة لحكومة سمير الرفاعي 2009م التي منحها مجلس النواب ثقته بنسبة 93%، وأصبحت موضع سخرية مريرة لقوى المعارضة.

6 – هيئة الأركان المشتركة:

خلال فترة الربيع العربي حدثت حالات كثيرة لتدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية؛ ففي مصر سيطر المجلس العسكري على الحكم، وفي سوريا قاد الجيش حملة عنيفة لقمع التظاهرات، وفي كل من اليمن وليبيا انقسم الجيش ما بين مؤيد ومعارض للاحتجاجات، وهو ما دفع البعض للقول إن المؤسسة العسكرية تقود السياسة في الأنظمة الجمهورية العربية، في حين الأنظمة الملكية العربية هي التي تقود العسكر وتتمتع باستقرار وشرعية أكبر منها[2].

وفي الأردن يعد الملك – بحسب الدستور – القائد الأعلى للقوات المسلحة والمخول بإعلان الحرب وعقد الصلح ومنح واسترداد الرتب العسكرية والأوسمة وألقاب الشرف؛ فهو صاحب الولاية بتعيين قائد الجيش المعروف برئيس هيئة الأركان المشتركة؛ ففي منتصف عام 2014م، وجه الملك عبدالله الثاني الحكومة والبرلمان، لإجراء تعديل دستوري يوكل إليه مباشرة مسألة تعيين رئيس هيئة

(2) إليوت أبرامز (2011)، إنقاذ سوريا من حاكم مطلق مستبد، 25 آذار 2011، على الموقع الإلكتروني:
http://www.washingtonpost.com/opinions/ridding-syria-of-a-despot/2011/03/25/AFSRRVYB_story.htm

الأركان؛ لتمارس القيادة في المؤسسة العسكرية بشكل هرمي مزدوج؛ فهي من ناحية أمنيّة تتبع للملك، ومن ناحية إدارية تتبع لرئيس الوزراء بصفته وزيراً للدفاع.

وخلال السنوات العشر الأخيرة جرى الحد من سياسات التجنيد النظامي، وبالمقابل زيدت نفقات المؤسسة العسكرية لتصل إلى 1,5 مليار دولار عام 2013م بحسب تقارير معهد استوكهولم للدفاع، وعلى الرغم من تلك الزيادة، لم تقم المؤسسة العسكرية بعقد صفقات كبرى لشراء السلاح؛ لاعتمادها على المساعدات العسكرية الأمريكية، التي يقدر متوسطها سنوياً بـ 300 مليون دولار[3]، واتجهت للقيام بدور إنتاجي وتجاري، بإنشائها عدداً من الشركات التي يجري تمويلها من موازنة الدولة ولا تخضع لرقابة البرلمان.

وفي المجال الأمني زادت مشاركتها في العمليات الحربية مع الولايات المتحدة خلال الفترة 2001–2015، وذلك سواء في أفغانستان أو ليبيا أو سوريا أو العراق، كما طلبت عام 2013 من حليفها الولايات المتحدة نشر بطاريات صواريخ باتريوت في أراضيها.

ب – الدوائر المفتوحة للنخب السياسية في الأردن:

يتبنى أنصار المدرسة الليبرالية نظرية الدوائر المفتوحة للنخب، ويعتقدون بأنها توجد دوائر تسمح بالتنافس السياسي وبقدر من التعددية في توزيع القوة السياسية، ومن ثم فإن الدوائر فيها مفتوحة باستمرار لاستيعاب أعضاء جدد، ولذلك فإنه إلى جوار النخب المغلقة في الأردن هناك نخب مفتوحة أمام تنافس جماعات مختلفة للعمل العام بطريقة ديمقراطية، ويجري وصولها إلى مركز صنع القرار، منها:

1 – مجلس النواب:

يرى بعض المفكرين أن بعض الأنظمة الملكية العربية، ومنها الأردن، أوجدت البرلمانات المنتخبة، وتنازلت لها عن جزء من السلطة طواعية، من دون أن يهدد عرشها أي خطر، ومن ثم كان ذلك أحد ميكانزمات تكيفها مع التغيرات وقبولها للإصلاح السياسي (غوس، 2013)، ففي الأردن هناك مجلس نواب ينتخب مباشرة من الشعب لمدة أربع سنوات؛ لتولي مهام التشريع وإقرار الموازنة والرقابة على

(3) انظر تقرير معهد استكهولم الدولي لدراسات السلام (2012)، على الموقع الإلكتروني:
www.SIPRI + military + expenditure + database + 1988-2012(1)dolar UAS.xlsx

أعمال الحكومة وطرح الثقة فيها، لكن المعارضة الحزبية والقوى الشعبية لا ترى تفاؤلاً بالبناء البرلماني؛ إذ إنها تجد في قانون الانتخاب الذي أقر عام 2012م عملية انحناء مع العاصفة، لا عملية إصلاح حقيقية؛ لكونه يكرس الفئوية والجهوية، ولا يعكس التنافس الحر بين القوى السياسية في المجتمع الأردني[4].

ولعل ما يعزز طروحاتهم تلك، نتائج الانتخابات لعام 2013م، التي لم تعكس إلا المعادلة السياسية التي يتم موازنتها وترتيبها مع الحكومة ومجلس الأعيان، ففضلاً عن تصدر المحافظين والزعامات الشعبية والتقليدية لقائمة الناجحين، واستمرار الثقة القياسية للحكومات المتعاقبة، في مقابل مقاطعة المثقفين والحركات الشبابية والحركة الإسلامية للانتخابات، فإن هناك إشارات بزوال الأنماط القديمة للعلاقة بين الحكومة والمجتمع، ولعل أبرزها تراجع الثقة الشعبية بمؤسسات نظام الحكم واستمرار انخفاض نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات، التي تكشفت عام 2013م، وهو ما دفع بعض الحراكات المعارضة للتشكيك بشرعية البرلمان في مسيراتها الأسبوعية خلال ذروة أحداث الربيع العربي، هذا على الرغم من تأسيس الهيئة المستقلة للانتخابات التي أشرفت على انتخابات 2013، كإجراءإصلاحي جديد.

كذلك لم تدلل انتخابات رئاسة مجلس النواب التي يفترض فيها أن تعكس تنافس القوى السياسية في البرلمان، إلا على تدخل للحكومة وتغولها على البرلمان؛ ففي عام 2009 جرى تعيين رئيس الديوان الملكي السابق، ورئيس الوزراء السابق، السيد فيصل الفايز رئيساً للمجلس بالتزكية ودون منافس؛ مما سهل منح حكومة سمير الرفاعي ثقة مطلقة تجاوزت 93%، وخلال فترة المجلس النيابي الرابع عشر إلى السابع عشر، وعلى النحو الذي يوضحه جدول (4)، تناوب على رئاسة المجلس رؤساء الكتل المحافظة فقط، مقابل تغييب الكتل الإصلاحية، وكانوا جميعهم من شيوخ العشائر في المحافظات؛ مما جعل زعماء الحركة الإسلامية يرون في نتائجها ارتياحاً للحكومة، وإقصاء لزعماء تيارات الإصلاح[5].

(4) انظر: جريدة الدستور الأردنية، في عددها رقم 15975، الصادر في 4 كانون الثاني 2012، عمان.

(5) مقابلة محمد كريشان وتقرير ياسر أبو هلالة، مآلات المشهد السياسي في الأردن. (2013). الجزيرة نت، على الموقع الإلكتروني:
http://www.aljazeera.net/programs/pages/4037bfb0-cf27-4f9a-8652-c48f9f89b01c

جدول (4)
خلفيات رؤساء مجلس النواب في سنوات مختارة

ترتيب المجلس والسنوات	اسم رئيس مجلس النواب	مكان الاقامة الاصلي	خلفيته المهنية	توجهاته السياسية خلال رئاسة المجلس
المجلس النيابي الرابع عشر 2003–2007	– سعد هايل السرور – عبد الهادي المجالي	– محافظة المفرق – محافظة الكرك	– مهندس – تكنوقراطي – مهندس – تكنوقراطي	– محافظ – محافظ
المجلس النيابي الخامس عشر 2007–2009	– عبد الهادي المجالي	– محافظة الكرك	مهندس– تكنوقراطي	– محافظ
المجلس النيابي السادس عشر 2009–2013	– فيصل الفايز – عبد الكريم الدغمي	– محافظة العاصمة – محافظة المفرق	– تكنو – سياسي – مهندس – تكنوقراطي	– محافظ – محافظ
المجلس النيابي السابع عشر 2014–	– عاطف الطراونة	– محافظة الكرك	– تكنوقراطي	– محافظ

فعلى خلاف حال النظم البرلمانية، فإن العلاقة مع الحكومة لا تتسم عموماً بالاختلاف والتوتر؛ حيث يلعب رئيس المجلس دوراً في كبح الاتهامات والانتقادات الحادة التي توجه للحكومة، كما يقوم باحتواء النواب المعارضين لسياسات الحكومة بحكم تمتعه بحق إدارة الجلسات، ومنها مشاريع سحب الثقة عن الحكومة، التي قدم منها ثلاثة مشاريع في ذروة الربيع العربي، لم تتسم بالجدية والمصداقية، وغلب عليها طابع الارتجال والضعف، كما أن هناك ما يشير إلى عدم توازن العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وهو ما يتضح من خلال اجتماع مجلسي النواب والأعيان معاً في جلسة مشتركة من أجل تمرير بعض القوانين المرغوبة للحكومة، ويلحظ خلال فترة الدراسة زيادة عدد الاجتماعات المشتركة، التي بلغت 12 حالة، أربع منها خلال دورة 2013–2014.

2 – الأحزاب السياسية:

انبثقت التنظيمات الحزبية الأردنية من إطارين: خارجي يضم تلك التي تبنت إيديولوجيا سياسية ترتكز على مبادئ الاشتراكية وأفكار العروبة والدين الإسلامي، وداخلي تمثله الأحزاب الوطنية الموالية للنظام، لكن أغلبيتها تركز في توجهاتها على مبادئ عامة، ويغلب على قياداتها الطابع النخبوي والعشائري، كما يغلب على أعضائها المستوى العلمي والاجتماعي والاقتصادي المتوسط. هذا، وتتشابه أغلب

الأحزاب الأردنية في برامجها الحزبية، ولذلك فإنه لا ينطبق عليها التقسيم التقليدي المتشدد ما بين اليمين واليسار، فخلال فترة الحراك السياسي المتزامن مع الربيع العربي 2010–2012م جرى تشكيل هيئة قيادية تنسيقية عليا مشتركة لأحزاب المعارضة ضمت أحزاباً إسلامية وعلمانية.

لقد بقي حضور الأحزاب الوطنية باهتاً وقاصراً على الترويج لعملية التصويت وتلميع صورة الدولة؛ ولم تستطع إثبات وجودها شعبياً ورسمياً؛ فهي لم تشارك بقوة في الحراك الشعبي في ميادين الاعتصام والتظاهر، كمابقيت مشاركتها في الحكومات الأردنية لا تتجاوز 13% (السويركي، 2012)، وتعزو الأحزاب ذلك إلى قصور قانون الأحزاب الذي أقر 2012 كخطوة إصلاحية لتطوير الحياة السياسية، لكن مع دخول الربيع العربي إلى الأردن، ظهرت مجموعات شبابية انخرطت في العمل السياسي لتعيد تشكيل الخريطة الحزبية لتتحول من مجموعات احتجاجية إلى كيانات مناطقية أكثر تنظيماً.

وفي ضوء نجاح الإسلاميين في الانتخابات المصرية والتونسية عام2012، اكتسب حزب جبهة العمل الإسلامي قوة واضحة في حراك الشارع الأردني، تجلى في تصريحات قيادته الناقدة مباشرة للنظام في مناطق الاحتجاج أمام الجامع الحسيني وفي دوار الداخلية بالعاصمة عمان؛ وهو ما جعل الحكومة تنقل ملف التعامل معه إلى الأجهزة الأمنية (أبو رمان وأبو هنية، 2012)، أما بالنسبة للجبهة الوطنية للإصلاح التي يرأسها المعارض الإصلاحي أحمد عبيدات فقد انفرط عقدها على ضوء المواقف المتناقضة بين أعضائها من الأزمة السورية، لكن، بشكل عام، اتسم أداء الأحزاب السياسية وقياداتها بالضعف الشديد؛ إذ لم تتمكن من جذب المزيد من الأنصار، كما لم تتحسن علاقاتها مع السلطة، وبقيت اللغة العدائية سائدة بين الأحزاب والحكومة ومجلس النواب (الحسيني، 2012).

3 – شيوخ العشائر ووجهاء المخيمات:

من المعروف أن الأردن، كغيره من أقطار المشرق العربي، مجتمع مؤلّف من عشائر، ولهذه العشائر شيوخ اعتاد معظمهم منذ عدة عقود على تسلم هبات من الدولة لضمان ولائهم وللاستعانة بهم عند الحاجة (الطويسي، 2011)، إلا أن هذه الزعامات لم تعد تتمتع برصيد شعبي كبير داخل قواعدها، لكن السياسات الحكومية لا تنفك دوماً تنفخ روح الحياة فيها بمختلف الوسائل والسبل (محافظة، 2012).

وعلى الرغم من اعتياد تلقي القيادات العشائرية هبات ومنحاً من الدولة، فإن ذلك لم يوصلها إلى درجة منافسة النخب الحكومية (العيسة، 2004)، كما أنها نادراً ما استخدمت بعض تلك المكافآت لتأمين خدمة مجتمعاتها وقواعدها الشعبية، وفي المقابل عزز هذا المال السياسي من تمايز هذه النخب في مجتمعاتها وأسهم في غناها بالمقارنة مع محيطها الشعبي؛ مما مكنها من شراء الولاءات المحلية عند الضرورة، وهو ما اتضح من إقامتها لمقار التأييد الشعبية للنظام في مواجهة الحراكات الشبابية.

وخلال فترة الربيع العربي أدت النخبة الحكومية دوراً في تكريس النخبوية داخل العشائر والمخيمات وجذبها إليها، من خلال الدعوات الانتقائية الرسمية وغير الرسمية للشيوخ والوجهاء على طاولة الحوار الوطني، أو من خلال حثها على إقامة مهرجانات ومسيرات التأييد والولاء في مواجهة الحراك السياسي في مناطقهم في الريف والبادية والمخيمات، ومن ناحية أخرى عملت على زيادة التناقضات الاجتماعية بين الشيوخ والوجهاء المؤيدين للحراكات الشبابية؛ مما شكل كوابح أمام تجذر العمل السياسي في مجتمعاتها، وصعب من مهمة الحراكيين في بلورة تمثيل اجتماعي يمكنهم من بناء حاضنة سياسية قوية التماسك.

4 – النقابات المهنية:

يوجد في الأردن نحو 15 نقابة مهنية تمثل 150 ألف مهني[6]، وتتربع على قاعدة اقتصادية مضمونة الدخل عبر الاشتراكات الملزمة لأعضائها، وبحسب إحصائيات غير رسمية تتجاوز موجودات صناديقها التقاعدية المختلفة أكثر من 300 مليون دينار تقريباً، تستثمرها لفائدة المنتسبين، لكن ضمن حدود وقيود تضعها قياداتها المنتخبة وفقاً لمقاييس الأفكار وليس لقواعد الاقتصاد.

لقد استأثرت النقابات المهنية بدور بارز في التعبير عن توجهات الرأي العام الأردني، فقد نشأت التنظيمات المهنية بوقت مبكر من عمر الدولة، التي تنازلت لها عن سلطة واسعة في الإشراف على الممارسات المهنية، ولكن دون التدخل في شؤون العمل السياسي، ومنذ معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية 1994 أصبحت

(6) انظر: الموقع الإلكتروني لمجمع النقابات المهنية الأردنية. (2014). على شبكة الإنترنت 2014م: http://naqabat.net

النقابات المعارض الرئيسي للتطبيع (شقير، 2006)، وفي غمرة الربيع العربي وبسبب ضعف ممارسة النشاط الحزبي، أصبحت النقابات من أهم منابر التعبير السياسي بحكم الخلفية الفكرية والتنظيمية التي كان يتمتع بها قادتها.

وفي ضوء الحراك الشبابي المتزامن مع أحداث الربيع العربي سعت قيادات النقابات المهنية إلى أداء دور سياسي ضاغط باتجاه مزيد من الإصلاح السياسي التدرجي، سواء من خلال تبني قيادات مجالس إدارات النقابات لبرامج الإصلاح المطروحة، أو من خلال تنظيمها للحراكات الشعبية واحتضانها في الشارع، أو من خلال طرحها للمبادرات الإصلاحية مباشرة أمام صانع القرار، وقد عكست نتائج انتخابات مجالس النقابات خلال عامي 2011–2012م، هيمنة التيار الداعم للحراك الإصلاحي، ولاسيما في نقابة الأطباء والمهندسين والصيادلة، التي كان لها دور فاعل في تنظيم مواقع التظاهرات والاحتجاجات وضبط مسيرتها، إضافة إلى المشاركة الفعالة في حراكات أيام الجمع وفي المناسبات الوطنية.

ثالثاً – دينامية تجنيد النخبة السياسية ودورانها خلال فترة الربيع العربي:

يمكن القول إن النظام السياسي الأردني استمر بتبني مفهوم الدوائر المغلقة في إنتاج النخب السياسية، لكن إحدى ميزات المجتمع الأردني هي سرعة التغير الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما قد يحدث انغلاقاً في دوران النخب، الذي يمكن أن يؤدي إلى تآكل شرعية نظام الحكم القائم، وكما حدث في بعض الدول العربية، ولذلك اتبع النظام في الأردن عدة تقنيات لتجنيد النخب، وهو ما أسهم في تعزيز قدرته على التكيف والتماسك في ضوء التغيرات الداخلية والخارجية.

أ – التعيين كتكنوقراط في الدوائر البيروقراطية:

لأن موضوع التعيين في المناصب العليا في الدولة بيد الملك والدائرة المقربة منه؛ فقد سعى أعضاء النخب السياسية للتنافس على تلك الوظائف التي تدور حول مؤسسة العرش، وهو ما جعلهم ينجذبون بشكل طبيعي للبنية الإدارية التي يعتقد بأنها تنتج المخرجات السياسية المرغوبةللنظام، ولعل ما يميز النخبةالوزاريةخلال مسيرتها الطويلة، بروزها من إطار العائلة، التي تعمل ضمن الدائرة المقربة لاهتمامات الملك، وهي فئات ارتبطت في نفوذها وبقائها ومصالحها بمؤسسة العرش.

وقد كرّستتلك النخب سياستها للتعامل مع المؤسسات الحكومية كمجالات للحظوة والامتياز في يد عناصرها، وأنشأت مؤسسات جديدة استجابة لتضخم

حجم النخبة، أكثر مما كان استجابة لحاجة المجتمع، وهذا يتضح من تشكيلات الحكومات والمؤسسات منذ تأسيس الدولة، واستمر هذا النهج بهذه الصيغة، وتوسعت الوزارات وضاقت في التشكيلات الحكومية من دون مبررات قانونية أو سياسية؛ ففي 18 حكومة سابقة كانت هناك 650 حقيبة وزارية تسلمها 313 وزيراً (السويركي، 2012)، ومن ثم فإن النخبة السياسية استعملت المناصب الإدارية كآلية لبناء القطاع العام وفق مصالحها، أو كتعبير عن التنافس بينها على المواقع المؤثرة، وهذا التنافس، لم يؤثرعلى حكم الملك؛ إذ إن انتصار أي منها أو فشلها لن يؤثر عليه بأي حال من الأحوال (غوس، 2013).

وفي السنوات الخمس الأخيرة، جرى توسع بإنشاء المؤسسات المستقلة إدارياً ومالياً، وهي مؤسسات لا يعود قرار تأسيسها إلى السلطة التشريعية، في حين أن تمويلها يأتي من الموازنة العامة للدولة، كما أن بناء هيكلها الإداري وطريقة التعيين فيها مستقل عن الحكومة؛ فالوصول إلى مواقعها القيادية يتم بآليات قانونية لكنها غير ديمقراطية؛ حيث ارتفع عددها من 43 مؤسسة عام 2009 إلى 62 مؤسسة عام 2014؛ مما جعلها مجال انتقادات واحتجاجات من قبل الحراكات الشعبية.

ب – التوريث للنفوذ والسلطة:

من المعلوم أن نظام الحكم في الأردن وراثي في الأسرة الهاشمية، ولم يمنع ذلك من وجود أسر توارثت الحكومة والوزارة، وارتكزت على منظومة من أعراف وتقاليد أرستها عبر الزمن تتجسّد في: السلطة الأبوية، وزيجات المصلحة، والنفوذ الاقتصادي؛ فبحسب المؤرخ والكاتب السياسي الأردني زياد أبو غنيمة، فإنه عبر مسيرة الدولة التي تربو على تسعين عاماً، شُكلت نحو 93 حكومة أردنية ضمت عدداً يراوح بين 80 و 90 وزيراً، تربط بينهم صلة أبوة وبنوة، منهم نحو 36 أباً والبقية أبناء، وهنالك نحو 63 شقيقاً أو ابن شقيق أو شقيقة، وهناك 11 خالاً مع 11 من أبناء شقيقاتهم، وتناوب ما يقرب من هذا العدد من الأعمام وأبناء أشقائهم والأصهار والأنسباء والأجداد والأحفاد (أبو غنيمة، 2008).

ففي حكومة علي أبو الراغب عام 2003، كانت 75% من التشكيلة الوزارية من أبناء وزراء سابقين ووزراء مكررين، وفي حكومة سمير الرفاعي عام 2009م بلغت النسبة 44,8% (السويركي، 2012)، لكن هذه النسبة انخفضت ما بعد الربيع العربي؛ حيث وصلت في حكومة عبدالله النسور إلى 34%، إلا أن المعدل العام خلال السنوات الخمس الأخيرة لم يقل عن 28%.

وعلى الرغم من تغير المعادلات السياسية بين النخب داخل الأنظمة الحاكمة في بلدان الربيع العربي، وانعكاس ذلك على مطالبات الحراك الشعبي الأردني بتغيير معادلة التوريث المتجذرة في النظام السياسي، فإن المؤشرات تدل على استمرار اعتبارها أحد مداخل قنوات التجنيد في النخبة الوزارية؛ الأمر الذي ينم عن أزمة الدولة المتمثلة في عجزها المبرمج عن إنتاج أو إعادة إنتاج قيادات سياسية خارج إطار العائلة.

ج – الدمج الطوعي للنخب:

سعى النظام السياسي الأردني منذ نشأته إلى استخدام ميكانزمات طوعية لإيجاد نخب مهمتها الدفاع عن تصورات قيادة النظام، عبر عملية احتواء ودمج للأفراد والجماعات السياسية المؤيدة والمعارضة على حد سواء، والعمل على إشراكها في رؤيته وتوجّهاته، ولاسيما في تشكيلة الحكومة والبرلمان ومجلس الأعيان منذ نشأة الدولة، وقد أدرج في عضويتها شخصيات قيادية حزبية وعشائرية ساندت الحراك الشعبي أو تعاطفت معه، لكن ذلك لم يغير من علاقات نظام الحكم مع القوى الاجتماعية الأردنية التي استمرت بالاتصاف بتفاعلات فوقية وسلطوية وشبه إكراهية.

لقد مكنت المساعدات المالية التي قدمت للأردن من السعودية، ودول الخليج العربي من إقامة مشاريع حيوية وتنموية للحد من الفقر والبطالة فيه، كما مكنته من شراء الولاء للنظام، وقد زيدت قيمة الدعم المقدم خلال عام 2012 وهو العام الذي شهد فيه الأردن زيادة في عدد اللاجئين السوريين، لتصل إلى 2,5 مليار دولار ضمن مايسمى بـ"صندوق الدعم الخليجي للأردن"[(7)]، لكن هذه المعونات لم تسهم في إعادة توزيع الدخل وفقاً لمعايير اقتصادية، حيث بقي مستوى النمو الاقتصادي والناتج الإجمالي خلال السنوات 2012–2014 متواضعاً ويراوح بين 3% و3,5%[(8)]، ويشير بعض المقربين من مؤسسة العرش إلى أن النظام الريعي للدولة الأردنية بقي على مرّ الزمن، ومن خلال تحصّنه، يوجد نخباً تبدي رضوخها ما دام النظام يعتمد سياسة الامتيازات القديمة (المعشر، 2011)، ولذلك بقيت التحولات السياسية

(7) جريدة الدستور الأردنية، العدد السابق.

(8) تقرير البنك الدولي لعام (2014). نشرة الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي للأردن، على شبكة الإنترنت: http://www.worldbank.org/en/country

مرتبطة برؤية ملكية مستندة إلى المحافظة على الوضع القائم، مع السماح بتقاسم الأدوار بين أفراد النخب (أفاية، 2013).

من جهة أخرى، انعكس هذا التوزيع للأدوار على نوعية وكثافة العلاقة بين النخبة السياسية التقليدية والمجتمع، وقد زاد منطق الانقسامية والإحباط من إمكانية الإصلاح ومكافحة الفساد والتحول الديمقراطي، ولاسيما مع صعود عدد كبير من الأردنيين إلى مناصب قيادية دولية مهمة؛ مما دفع الملك لاستدعائهم من الخارج وتوليهم مواقع قيادية لطمأنة الشارع، لكنهم تخلوا عن المنصب سريعاً بسبب استيائهم من عدم رغبة النظام بالإصلاح، كحالة عون الخصاونة الذي قدم استقالته من رئاسة الوزراء عام 2012 بعد سبعة شهور فقط من توليه الرئاسة، وهذا ما جعل قوى المعارضة المؤطرة كالحركة الإسلامية، والأحزاب القومية، ترفض المشاركة في المنظومة السياسية التي فرضتها الدولة على معارضيها، وتبنت خطاباً يتجاوز مطالب الإصلاح التدريجي، وطالبت بالتغييرات من خلال تعبئة الشارع في مواجهة النخب الحاكمة.

د – الانتخاب والتحالفات المتعارضة:

نظراً لغياب التوافق بين السلطة الرسمية والأحزاب، وتوقف العملية الانتخابية بين عامي 1974–1989، والدور السلبي للرسالة الإعلامية الرسمية والأجهزة الأمنية في التأثير على الرأي العام تجاه المسألة الحزبية (الربيع، 2008)، برز دور العشيرة في العملية السياسية في قانون الانتخاب الذي أقر عام 1984، الذي اعترف بتوزيع المقاعد الانتخابية على أساس الدوائر المناطقية والعشائرية المغلقة (الطويسي، 2011)، إضافة إلى شيوع حالة من الإحباط بسبب الذاكرة التاريخية المرتبطة بالأحكام العرفية؛ الأمر الذي مكن مؤسسة العرش والحكومة والأجهزة الأمنية من إيجاد منظومة التحالفات المتعارضة، كتنمية النخب العائلية والعشائرية، وتقريبها من صنع القرار، وتهميش النخب الحزبية وتفتيتها.

لقد مكن هذا الإرث التاريخي للعمل الحزبي الملك عبدالله الثاني، من إخضاع الأحزاب، شأنها شأن الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لمقتضيات القرار المركزي، وذلك بتوسيع القاعدة المادية للمطالب الاقتصادية للمواطنين من جهة،وعدم التعامل مع الأحزاب بصفتها آلية لتنظيم الحصول على المناصب السياسية من جهة أخرى (حتر، 2003)؛ الأمر الذي أسهم في منع ظهور فاعلين مستقلين عن نظام الحكم،

وبناء مجتمع مزدوج الروابط؛ الأول يعمق الروابط الاجتماعية للهوية الفرعية، والثانية يعمق الروابط السياسية للهوية الوطنية.

لقد عملت تلك الإستراتيجية على منع أي فعل سياسي معارض للنظام من أن يتطور إلى حراك مؤثر ومنظم خلال فترة الربيع العربي، فالدولة في سعيها لاحتكار القوة المادية احتكرت القوة السياسية، ونتج من هذا الوضع تحجيم لقدرات المجموعات المستقلة عن الدولة وظيفياً وهيكلياً؛ فقد فشلت معظم الأحزاب في إثبات وجودها، وتحولت إلى قنوات مغلقة تغيب فيها مظاهر المؤسسية، في حين أن بعض الأحزاب في المغرب – مثلاً – استفادت من تلك التغيرات وحققت مكاسب سياسية (الكريني، 2011).

وفي فترة زخم الربيع العربي، استندت السلطة في تكريسها لهذا النهج إلى لغة سياسية محافظة، هي خليط من السياسات التقليدية والحديثة لتسوغ انفرادها بالقرار، وذلك بحسب جدلية الصراع الاجتماعي الداخلي والتغيرات الإقليمية، فالتسامح مع التعددية الحزبية والسياسية لا ينعدم بالمطلق؛ حيث عدل قانون الانتخاب وأعطي للكتل السياسية كوتة من المقاعد البرلمانية، وفي الوقت نفسه لا يتجسد في إيجاد مؤسسات منافسة وقوية ومؤثرة، وقد عدل قانون الأحزاب وقيدت أطرها الإدارية والمالية.

لقد أسهمت النخبة الحاكمة في تكريس التناقضات بين الأحزاب والعشائر، من خلال دعوات انتقائية وجهتها الحكومة والديوان الملكي لبعض الزعامات العشائرية والحزبية دون بعضها الآخر لحضور لقاءات الحوار الوطني للإصلاح والتحول الديمقراطي التي عقدت في البحر الميت عام 2011 و2012، ناهيك عن إيجاد عدم الثقة بين أعضائها؛ فالقوى العشائرية تتحفظ على ادعاء الأحزاب أن قانون الانتخاب قد فتح المجال للعشائر لأن تهيمن على تشكيلة مجلس النواب؛ وهو ما أضعف دوره التشريعي والرقابي؛ إذ انشغل بالحصول على الخدمات لأبناء العشيرة على حساب العمل السياسي.

على هذا الأساس، تبنى نظام الحكم فكرة الديمقراطية التدرجية، بعد أن ضبط إيقاع الحياة السياسية الداخلية فيه، وجعلها المصدر الوحيد لبناء المشروعية السياسية، وهو ما اتضح من الحلول الوقتية للأزمات، وضبطه للتوازنات السياسية؛ لذلك لم تسفر حركة الإصلاحات الدستورية عن تغيير في طبيعة قيم السلطة،

باتجاه التعددية السياسية أو تداول السلطة، أو انتقالها إلى نمط حكومة برلمانية، كذلك لم توجد مراكز قيادة سياسية خارج إطار منظومته، بل زادت من فصلها لدور الأحزاب والعشائر عن كل تأثيرات العلاقات مع الدولة، وكرست علاقة الدولة بالمجتمع على أساس السيطرة على كل مرافق الحياة العامة.

رابعاً – توجهات النخبة الأردنية في ضوء تداعيات الربيع العربي:

يمكن القول إن تأثير التغيرات السياسية التي أفرزها الربيع العربي على النخبة الأردنية، تتداخل وتتقاطع مع مجموعة من الدوائر، هي: دائرة الانشطار الأردني – الفلسطيني، دائرة الحراك الشبابي وحراك الإسلام السياسي، دائرة رجال الأعمال وأبناء العائلات المتنفذة، دائرة قوى الضغط العربية كالسعودية والإمارات، دائرة قوى الضغط الدولية كالولايات المتحدة والمنظمات الدولية، وقد مثلت كل من الدوائر السابقة أبعاداً هيكلية وتفاعلية وقوى شد عكسي على نظام الحكم في الأردن؛ وهو ما جعل النخب السياسية تتباين في استجابتها للتعامل مع المتغيرات، وفي خمسة اتجاهات، على النحو الآتي:

أ – اتجاه يدعو للإصلاح السياسي الحقيقي متأثراً بتداعيات الربيع العربي:

مثل هذا الاتجاه جبهة العمل الإسلامي والحركات اليسارية والقومية، وبعض القطاعات الشبابية الليبرالية؛ فخلال ثلاثة أعوام من زمن الربيع العربي، شهد الأردن ولادة مئات من الاحتجاجات والحراكات، يصنفها البعض إلى حركات تأطيرية؛ كحركة الأردن بيتنا، وجماعة 24 آذار، وحركة 15 تموز، وحراكات مناطقية؛ كحراك البادية، والجفر، والطفيلة، والكرك، وإربد...إلخ (مبيضين، 2012).

وفي الوقت الذي وقفت فيه الأحزاب الوطنية موقف المراقب نتيجة تملقها للسلطة، طالبت فئات رسمية بتعديل قانون الانتخاب الذي طبق عام 1993 بعد النجاح المفاجئ للجماعة الإسلامية في انتخابات عام 1989، وقد اتهمه الحراكيون بأنه لم يفض إلا إلى تراجع الحياة السياسية وزيادة تعميق الهويات الفرعية التي أخلت بالهوية الوطنية، وطالبت بإصدار قانون جديد للأحزاب يسهم في تعزيز عملها وأدوارها في الحياة السياسية العامة؛ إذ ما زالت نسبة المنتمين للأحزاب بالمقارنة مع حجم السكان نسبة قليلة جداً.

وفي ضوء وصول حركات الإسلام السياسي للسلطة في كل من مصر وتونس، رفعت هذه الفئة من مستوى مطالبها، فطالبت بإجراء تعديلات على

الدستور للحد من صلاحيات الملك وصولاً إلى ملكية دستورية، كذلك طالبت بالدعوة إليحل مجلس النواب السادس عشر، ويعتقد بعض الباحثين أن مبرراتها في ذلك، ترسخ قناعتها بعدم شرعيته نتيجة انعدام نزاهة الانتخابات التي قاطعتها (غوس، 2013)؛ فقد طالبت الحركة الإسلامية والحراكات الشبابية، بإعادة النظر جذرياً في كيفية إدارة الدولة الأردنية ورفع يد الأجهزة الأمنية عن الحياة السياسية والعامة في البلاد، وإطلاق الحُريات السياسية، ومحاربة الفساد.

وقد تبلورت تلك الدعوات بشعار واحد اتفق عليه معظم الحراكيين، تكرر في خطاباتهم الميدانية حول الدعوة لإصلاح النظام، في الوقت الذي طالبت فيه بعض شعوب المنطقة العربية بإسقاط النظام، ويقر غالبيتهم بأهمية نظام الحكم النيابي الملكي الوراثي في البلاد، لكنهم وجدوا أن الثورات العربية فرصة للتغيير والإصلاح، وعلى الرغم من انتشار الحراك في عدد من مراكز المحافظات الأردنية وبشكل فاعل في إربد ومعان والطفيلة، فإن قوته تركزت في العاصمة عمان.

ب – اتجاه يؤيد إستراتيجية الانفتاح التكتيكي أو المحدود:

مثل هذا الاتجاه قيادات النخب المغلقة في الحكومة والديوان الملكي ومجلس الأعيان، التي رأت أن هناك ضرورة لمحاولة التكيف مع الضغوطات، من خلال تقديم بعض التنازلات الشكلية التي لا تغير من جوهر السلطة شيئاً، وقد قامت رؤيتها على التعامل مع الحراكات الشعبيّة والقوى المعارضة من خلال قيادة الملك للعملية الإصلاحية وضمن رؤيته وتوجّهاته؛ بحيث تكون أجندة هذه العملية ومخرجاتها مضبوطة، ويصف "جون برادلي" هذا النوع من الإصلاح بأنه أفضل ما يمكن تحقيقه في الشرق الأوسط؛ فالأحزاب الإسلامية قيد المراقبة والحكومة مستبدة لكنها ليست قمعية (برادلي، 2013).

لقد حاولت هذه النخب استخدام الإعلام وسيلة للترويج للإصلاحات التي يقودها الملك من خلال ما اتخذه من تعديلات دستورية شملت ما يقارب 42 مادة، لم تدخل فعلياً في تحديد صلاحياته أو التقليل منها، إلى حد موافقة دعاة الإصلاح الحقيقي عليها بشكل كامل، وقد رأت قوى الحراك والمعارضة أن التعديلات الدستوريّة كانت هامشية ولا تمس صلاحيات الملك والنخبة الحاكمة، ولم تتضمّن المطالب الرئيسة للإصلاح، في حين أن النخبة الحاكمة استخدمت الإعلام الرسمي وسيلة من أجل التعبئة الشعبية لدعم النظام وتوجيه الانتماء للسلطة (الخلايلة، 2012).

وفي ضوء الزخم الإعلامي الذي قادته محطات الجزيرة والعربية وBBC، خلال فترة سقوط بعض أنظمة الحكم العربية، سعى دعاة هذا التيار لتوجيه الإعلام الرسمي لمسايرة تلك التطورات باتباعه ثلاث إستراتيجيات (التعتيم والترويع والترقيع)؛ ففي الأولى حاولت تجاهل وتهميش ما يجري في نشرات الأخبار التي يقدمها التلفزيون الرسمي واستمر ببث برامجه المعتادة، وفي الثانية نقل صور الفوضى والدمار والقتل في الدول التي سقط فيها رأس النظام الحاكم، مع التصريح بأن هناك مدسوسين بين الحراكيين ممن يخلقون الفوضى مع رجال الأمن، والثالثة محاولة إقناع المتظاهرين بالعودة إلى بيوتهم، وقد أتيح لحراكيين مزعومين فرصة التعبير عن ثقتهم بنية مؤسسات الحكم على الإصلاح.

ج – اتجاه يؤيد عملية الإحلال التحولي التي تعبر عن عمل مشترك بين الحكومة والمعارضة:

مثل هذا التوجه القيادات التكنوقراطية والنقابية وفئة جماعات المصالح، التي رأت بالتغير التدريجي من خلال التحول الوظيفي في أداء المؤسسات، أفضل وسيلة للحصول على مطالبات حقوقية سياسية أو اقتصادية أو مدنية، تتعلق بالشأن العام أو الخاص، وقد اتضحت توجهاتها من خلال مطالباتها بزيادة الأجور والرواتب وتعزيز النقابات الاجتماعية، وعلى الرغم من أهميتها فإن تأثيرها كان محدوداً؛ لأنها اتسمت بالموسمية، كما أن نظرة النخب الحكومية وفئة رجال الأعمال كانت تشكيكية لدوافعها؛ نظراً لاحتمالية تأثيرها المباشر على القطاعات الإنتاجية وإضرارها بالمصالح الاقتصادية؛ فربما تشل وتعطل مصالح المجتمع والمواطنين عندما يتم تحريكها وقت الحاجة.

وفي رأي بعض المفكرين، يعد نمط الإحلال التحولي من أفضل أنماط التغير السياسي الذي يعيد توازن معادلة القوة في المجتمع من خلال توافق بين الحكومة والمعارضة (عبدالله، 2000)، وقد تضمن ذلك فعلا قيام نظام الحكم الأردني بتطعيم التشكيل الحكومي بروافد جديدة من التكنوقراط والنخب النقابية المستبعدة قسراً أو طوعاً، أو تلك التي فرض عليها الاغتراب والانكفاء الطوعي، وجيء بالتكنوقراطي عون الخصاونة ثم عبدالله النسور رئيساً للوزراء عامي 2011– 2012، بعد حكومة فايز الطراونة المحافظة المؤقتة، التي دامت 5 شهور فقط عام 2011، وقد مثل هذا النمط إحلالاً تحولياً، ولكن على شكل انسحاب النخب من اليمين المحافظ من الحكومة، بعد عجزها عن كسب الثقة في إدارة عملية التحول في ضوء شدة

التغيرات السياسية العربية، فكان البديل إعلانها قبول الشراكة السياسية مع المعارضة النقابية، وعدم وقوفها حجر عثرة في مواجهة النخب الجديدة مقابل حصولها على بعض الامتيازات.

د – اتجاه يؤيد سيطرة ورؤية محافظة داخل النظام السياسي:

مثلت الدوائر الأمنية وقوى الضغط العربية، كالسعودية ودول الخليج، هذا الاتجاه، مستندة في رؤيتها على أن الحراك السياسي الداخلي الأردني يتسم بأنه محدود وآني، وتعتقد هذه الدوائر أن المطالبات المحلية بالديمقراطية قد تأثرت بسقوط بعض أنظمة الحكم المجاورة وتصاعدت بشكل متزامن بسبب الأوضاع المعيشية، كما أنها أسفرت عن تصاعد الإسلام السياسي، وهو أمر غير مرغوب فيه؛ فالدوائر الأمنية ترى أن الحراك المطالب بالإصلاح، لن يتطوّر ليكون حراكاً وطنيّاً عامّاً، ما دام متركزاً في مناطق المحافظات ذات القبائل الشرق أردنيّة التي تعتمد على وظائف الحكومة ودعمها، وتشكل مركز ثقل لدعم النظام، مقابل هدوء في المناطق ذات الكثافة الأردنيّة من أصول فلسطينيّة (غوس، 2013).

ويجد هذا الاتجاه أن نظام الحكم الأردني لا يقع في دائرة الخطر، ولذلك لا يحتاج تحقيق تطلّعات الحراك الإصلاحي إلى تقديم تنازلات تغيّر من قواعد اللعبة السياسيّة، فإدارة النظام الإقليمي العربي حالياً تخضع لإدارة خليجية محافظة، وهي مساندة بشكل كبير لاستقرار نظام الحكم في الأردن وتدعم رؤية الملك للإصلاح فيه، ولذلك فالأزمة الاقتصادية التي يعيشها الأردن يمكن حلها بالدعم المالي، وقدمت – فعلاً – منحة خليجية إضافية للأردن بقيمة مليار دولار مطلع عام 2013، تنفق مباشرة تحت إشرافها على مشاريع التنمية والبنية التحتية، من أجل أن يشعر المواطن بنتائج الإصلاح ومكافحة الفساد.

لقد عكست الفترة اللاحقة لأحداث الربيع العربي 2013–2014، مؤشّرات واضحة على قوة هذا الاتجاه، بتراجع نظام الحكم عن وعوده بإجراء إصلاحات شاملة في بنية الدولة، وجرى تمرير برنامج إصلاحي ضمن رؤية النظام لملامح العمل السياسي الذي يمكن السماح به والسيطرة عليه؛ فقد جاءت التعديلات الدستورية دون المستوى الذي طالبت به القوى السياسية، وجاء إقرار قانون الانتخاب الجديد ليوجد برلماناً طغت عليه القيادات العشائرية على حساب القوى

الشعبية والحزبية، كما جاء تشكيل الحكومة من خارج البرلمان انعكاساً آخر لذلك الأداء.

ولذلك اتهم النظام بالعودة للعقلية التقليدية وعدم الجدية في إيجاد عمل سياسي ومدني يحارب الفساد ويخفف القبضة الأمنية ويعزز الحريات، وأصبحت صيغة النظام للإصلاح تركّز على الشكل والإجراءات دون المحتوى، لا بل إنّ تعامل الدولة مع ملفّ الفساد قد رسّخ انطباعاً بأنّ الدولة غير جادّة في محاكمة المتورّطين في قضاياه، ومن ثم تراجع تصنيف الأردن دولياً في مؤشرات الفساد من الرتبة 37 عام 2004 إلى الرتبة 66 عام 2013، كما تراجع تصنيفها في الحريات الصحفية من الرتبة 121 إلى الرتبة 132.

هـ – اتجاه يرى خطورة المرحلة الحالية التي يمر بها الأردن والمنطقة:

يرى هذا التيار أن ثمة حالة استقطاب سياسي حادة في الشارع الأردني، لكنه استقطاب لا يعكس الأصول الأردنية بقدر ما يعكس فئة تريد التغيير وفئة تعارضه، لذلك ترى أن الأمر يحتاج إلى مقاربات وطنية لترشيدها؛ بحيث تستند إلى حوار وطني ينطلق من الثوابت الوطنية، ويحسم جدل عدد من الملفات الشائكة محلياً، وقد مثل هذا التيار بعض الشخصيات القيادية في مجلس الأعيان وفي مواقع قيادية من دوائر النخبة المغلقة الأخرى، كفيصل الفايز وطاهر المصري، ممن يتبنون نهجاً إصلاحياً محافظاً، وهذا التيار يجد أنه ليس من الضروري للنظام إعادة اجترار الحوار الوطني؛ لأنه جرى عبر قنوات متعددة من خلال لجنة الميثاق الوطني ولجنة الحوار الوطني، وقد أصبحت هذه الأمور أكثر تعقيداً والناس أكثر قلقاً.

ويعتقد دعاة هذا التيار أن الأردن بوضع حساس؛ لكونه يقع بين أزمات واستقطابات إقليمية متضاربة (السعودية - إيران – تركيا)، ويلقي هذا الوضع على المملكة والمؤسسات الدستورية مسؤولية كبيرة، في ظل غياب الثقة المتبادلة بين الرسمي وغير الرسمي، وانعدام ثقافة الحوار، ويعتقد أنصار هذا التيار أن عملية الإصلاح التي قادها الملك شابتها ثغرات واختلالات، نتيجة الخوف من التغيير الذي أبداه المستفيدون من النظام حفاظاً على مصالحهم (المعشر، 2011).

ولذلك فهناك احتمالية للتصادم بين المحافظين والإصلاحيين في ضوء ضعف المؤسسات؛ ففي الوقت الذي يعيش فيه البرلمان خيالاً مفارقاً لواقع المجتمع الأردني، فإن الحكومة ما تزال تراوح أزمتها في الثقة الشعبية في كثير من الأحيان،

فقد أظهر الحراك كيف تعاملت مؤسّسات الحكم مع الأزمة بأساليب تقليديّة، وأثبتت عجزها عن الاستجابة للتغيرات، ولم يرتق الخطاب الرسمي إلى مستوى تفسير الواقع أو ملامسته.

ومن ناحية أخرى عكست موجة الاحتجاجات تقليدية القوى السياسيّة والنخب المحلية، وعدم قدرتها على احتواء غضب الشارع أو تسييسه بشكل إيجابي؛ فللأسف ما زال العمل السياسي بالنسبة لكثير من السياسيين الأردنيين لتحقيق ثلاثة أغراض: تعزيز الوضع المهني، تحسين الإمكانات والاستثمارات المالية، وتحقيق تأهيل اجتماعي يرقى إلى مصاف النخب العائلية التقليدية (حتر، 2003).

الخاتمة:

بينت الدراسة وجود علاقة ارتباطية بين متغيراتها؛ فقد أثر الربيع العربي، باعتباره متغيراً خارجياً مستقلاً، على النخبة السياسية في الأردن باعتبارها متغيراً داخلياً تابعاً، لكن هذا التغيير لم يكن واسعاً؛ إذ اقتصر على التوجهات السياسية للنخبة تجاه قضايا التحول الديمقراطي، ولم يتعد إلى أسلوب تجنيدها وعملية دورانها، فعلى الرغم من التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام 2011، فإنها لم تؤد لحدوث اختلالات عميقة في البنية التقليدية للنخبة السياسية في الأردن، وبقي تشكيلها مرتبطاً برؤية ملكية مبنية على تقاسم الأدوار والمهام والمواقع بينها؛ نظراً لما تقوم به من أدوار أيديولوجية وتبريرية للنظام، لذلك بقيت محتفظة بالمواقع والوظائف في القطاعات البيروقراطية العليا للمؤسسات.

لقد تمت هندسة العملية السياسية في الأردن بعملية إنتاج النخب وإعادة إنتاجها بشكل يتمحور حول توسيع إطار التجنيد القائم على التعيين، وهو ما أدى إلى استمرار النخب السياسية الوراثية من جهة، وضمان تركّز السلطة والثروة في أيدي قلة من العائلات من جهة أخرى، وذلك وفق إجراءات تقودها نخبة سياسية محافظة في الدوائر المغلقة التجنيد؛ لضمان بقاء الوضع القائم كما هو، على حساب الانفتاح والإصلاح السياسي.

ومن ثم فإن الربيع العربي الذي حرّك الشارع الأردني بقيادة القوى الشبابية والحركة الإسلامية وبعض أحزاب المعارضة، لم يدفع نظام الحكم إلى تغيير موازين القوى التقليدية الموجودة داخلياً، بقدر ما سعى إلى تحولات فوقية في موازين القوى السياسية، بشكل يعزز من قبضة رأس النظام على المؤسسات، طارحاً بعض

المبادرات الإصلاحية، التي تمثلت بإجراء تعديلات دستورية لم تفض في النهاية إلا إلى إنتاج نخب سياسية موالية ومحافظة، لم تشهد حراكاً يدفع لتغيير المعادلات الداخلية فيما بينها، بل قادت تغييرات شكلية استجابة للرغبات الملكية بإنتاج نخب تكنو – سياسية، ومن ثم تعددية وهمية تتساكن فيها ملامح رجال الأعمال والتكنو – سياسي مع النخبة المفتوحة المنبثقة من المجتمع المدني والعشائري، أما التعاقب من الداخل (دوران / جمود) فيلاحظ ثبات نوعية الفاعلين في النخبة السياسية على مستوى رؤساء الوزارات والمراكز المعنية بالدراسة، مع اختلاف السياق العام للمرحلة وطبيعة العلاقة بين الفاعلين واختلاف إستراتيجياتهم.

على صعيد آخر انحصر تأثير التحولات العربية بوجود تغيير في مواقف النخبة السياسية الأردنية؛ وهو ما أدى إلى ظهور تباين واضح في توجهاتها نحو عملية الإصلاح والتحول الديمقراطي، حيث ظهرت خمسة توجهات، ثلاثة منها ضعيفة، واثنان منها قويان فرضا رؤيتهما على صانع القرار؛ أولهما: تيار تكنو – سياسي يرى ضرورة إجراء انفتاح تدريجي ومحدود لمواكبة التغيرات السياسية على أن يقود الإصلاح رأس النظام ووفق رؤيته؛ وتيار أمني لا يرى ضرورة لإجراء تحول سياسي يغير من قواعد اللعبة الداخلية، وإنما إجراء تحولات شكلية ضمن رؤية النظام لملامح العمل السياسي، الذي يمكن السماح به والسيطرة عليه، مبررة ذلك بالاعتبارات الأمنية الإقليمية وعدم وجود معارضة سياسية واعية وقادرة.

وعلى الرغم من الامتيازات التي حظيت بها النخبة المغلقة في الأردن، سواء في التعيين التكنوقراطي في المناصب العليا أو توارثها للنفوذ والسلطة من قبل عائلاتها، أو من خلال ما توافر لها من آليات، فإنها فشلت في إصلاح مراكز الخلل في بنية النظام السياسي ودفعه لأن يكون ليبرالياً أو ديمقراطياً، وبقيت ساعية لتوفير ميكانزمات التكيف والاستجابة للنظام مع المتغيرات، من أجل المحافظة على بقائها ووجودها، كذلك فإن النخبة المفتوحة لم يحالفها الحظ في أداء وظائفها السياسية الجديدة؛ إذ لم توجد لها قواعد وطنية، ولم تتمكن من جعل مراكز صنع القرار مراكز مستقلة وذات حضور وفاعلية في علاقاتها بعضها مع بعض أو مع مراكز القوى الأخرى.

لذلك تميزت النخب السياسية الأردنية خلال فترة الدراسة بما يسمى "الثبات الإيديولوجي وجمود المواقف"، وهو ما لم يسمح بتوظيف قنوات وميكانيزمات

حديثة للإنتاج السياسي، وإنما بقيت مطعمة بنخب بيروقراطية حكومية، وهو ما يعد مؤشراً على تواصل مسلسل الاحتكار السياسي من طرف فاعلين ينتمون لفئة خاصة؛ الأمر الذي كشف النقاب عن سمتين مهمتين لها؛ هما: وجود تركيبة داخلية متنوعة وقيادة سياسية فعالة، وهو ما يفسر سبب بقائها وتماسكها في النظام؛ حيث هناك استمرارية لقوة ونفوذ التيار المحافظ الذي ما زال رواده يتمتعون بقوة داخل مؤسسات صنع القرار، ولم تتأثر طريقتهم في العمل السياسي تجاه النظام والمجتمع، كما لم تتأثر مكانتهم ولم يتزعزع نفوذهم، إلا أن مواقفهم واتجاهاتهم قد تباينت بناء على مواقعهم، ولكن ليس بالشكل الذي يؤثر على تماسكهم ومحافظتهم على أصول الأداء الملكي، واحترام خياراته والانحياز لرغباته.

المراجع:

أحمد زايد. (1981). **البناء السياسي في الريف المصري: تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة**. القاهرة: دار المعارف.

أحمد الجوارنة (تحرير). (2011). **التربية الوطنية**. إربد، جامعة اليرموك.

إدري لكريني. (2011). التداعيات المحتملة لاحتجاجات20 فبراير بالمغرب، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، ص 90.

إسماعيل سعد. (1993). **النظريات السياسية: نظرية القوة**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

إيمان السويركي. (2012). اثر المحددات السياسية والاقتصادية على تكوين النخبة الحاكمة في الأردن 1989–2010، "رسالة ماجستير" في العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة اليرموك.

باسم الطويسي. (2011). دور العوامل الاجتماعية في التجنيد السياسي، دراسة في النخب الحكومية الأردنية في بداية مرحلة التحديث، **لمجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 31: 137–161.

بلال الشوبكي. (2007). التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة: حماس نموذجاً، "رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي"، كلية العلوم التربوية، جامعة النجاح الوطنية.

توم بوتمو ر. (1988). **الصفوة والمجتمع**. ترجمة جورج جحا، ط2، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات.

ثناء عبدالله. (2000). أزمة الطبقة الوسطى، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 260، 84.

جون برادلي. (2013). **ما بعد الربيع العربي: كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط**، (ترجمة: شيما طه)، القاهرة: دار كلمات للنشر.

خوليا شقير. (2006). **الإصلاح الوهمي: الاستقرار الأردني العنيد**. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، معهد واشنطن، منشورات برنامج الديمقراطية وتعزيز القانون، ص12.

رضوان المجالي. (2013). الحركات الاحتجاجية في الأردن: دراسة في المطالب والاستجابة، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 38: 32–34.

ريم موسى. (2012). الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر (ثقافة التغيير)، المجلد السابع عشر، جامعة فيلادلفيا، عمان، 5–6/11/2012م.

زياد أبو غنيمة. (2008). **التمثيل العشائري والعائلي في الحكومات الأردنية**. د.ن: 24–30.

سفيان العيسة. (2004). إعادة النظر في الإصلاح الاقتصادي في الأردن: مواجهة الوقائع الاقتصادية والسياسية، مؤسسة كارينجي للسلام الدولي، أوراق كارينجي، العدد4، ص6.

عبد الوهاب الكيالي (تحرير). (1985)، **موسوعة السياسة**. ج6، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات.

علي محافظة. (2012). الأردن: الطريق الصعب نحو الإصلاح، ندوة مآلات الإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز الجزيرة للدراسات، الثلاثاء 11 كانون الأول: 17–23.

غريغوري غوس. (2013). **ملوك لجميع الفصول: كيف اجتازت الأنظمة الملكية في الشرق الأوسط عاصفة الربيع العربي**، رقم8، الدوحة، مركز بروكنجز.

محمد أبو رمان وحسن أبو هنية. (2012). **الحل الإسلامي في الأردن**. مؤسسة فريدريش إيبرت: 33–34.

محمد الحسيني. (2012). **مساهمة الدولة في تمويل الأحزاب الأردنية**. مؤسسة فريدريش إيبرت، ورقة سياسات، ص3.

محمد بن مكرم بن منظور. (1980). **لسان العرب**. تحقيق: عبدالله الكبير، القاهرة: دار المعارف.

محمد ربيع وإسماعيل صبري مقلد (تحرير). (1994). **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت: جامعة الكويت.

محمد نور الدين أفاية. (2013). المثقفون العرب والربيع العربي: تحليل أداء، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، حلقة نقاشية عقدت في 29 أيار، مركز دراسات الوحدة العربية، ص109.

مروان المعشر. (2011). عقد من جهود الإصلاح المتعثرة في الأردن، مؤسسة كارينجي للسلام الدولي، **أوراق كارينجي**، العدد 11: 16–22.

منى الربيع. (2008). التنمية السياسية في المجتمع الأردني من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية، "رسالة ماجستير في علم الاجتماع"، كلية الآداب، جامعة اليرموك.

مهند مبيضين. (2012). الحراك الشعبي الأردني والتغيير في زمن الربيع العربي، مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر (ثقافة التغيير)، المجلد السابع عشر، جامعة فيلادلفيا، 5–6/11/2012: 123–124.

ناهض حتر. (2003). **النخبة الأردنية وقضايا التحديث والديمقراطية**. عمان: دار أزمنة للنشر والتوزيع.

هشام الخلايلة. (2012). أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في الأردن 1999–2012، "رسالة ماجستير في العلوم السياسية"، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط.

يوسف الصواني. (2013). التحديات الأمنية للربيع العربي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 416: 29–30.

Dahl, R. (1985). A critique of the ruling elite, *American Political Scince Review*, V1, 408.

Foreign Policy, (2011), Revolution in the Arab world. (A special report form), *Published by the Slate Group, a division of The Washington Post Company*, p1-2

McCoy. D., & Eric. S. (2001). The Study of political elites in federal democracies. *International Review of Sociology*: Revue International de Sociologie. Volum 11, p247-252.

Mosca. A.E (1987). *The theory of elitism*. Oxford: *Basil Blackwew*: 26-27.

Liitle, R. (1996). The growing relevance of pluralism?, In S.Smith, Booth. K, and M. Zalewski, Ed, International Theory: Positivism and beyond. Cambridge: Cambridge University Press, P77.

Webesters World Dictionary of the American language. (1975). New York: William Collins and world publishing.

قدم في: سبتمبر 2014
أجيز في: مارس 2015